جـــــــــــامعـــــة 8 مـــــــــــــــاي 1945

قـــــــالمـــــــــة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية.

تحت عنوان

الانتاج الزراعي ودوره في دعم الصناعات الغذائية في الجزائر

خلال فترة 2014-2018

اعداد الطلبة:

✓ بن كاشر محي الدين

✓ خروبي نسيم

اشراف الأستاذ:

بشيشي وليد

السنة الجامعية :2022/2021

شكر وتقدير:

نحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلاله وكماله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد معلم هذه الأم ومرشدها.

نتقدم بخالص التقدير والشكر للأستاذ بشيشي وليد الذي أشرف على بحثنا هذا والذي أمد لنا يد العون ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

فـهـرس الـمـوضـوعـات

فهرس الموضوعات.....I

فهرس الجداول.....I

فهرس الأشكال.....I

المقدمـة.....1-3

الفصـــــــــــــل الأول: الإنتاج الزراعي

تمهيد.....5

المبحث الأول: ماهية الزراعة.....6

المطلب الأول: تعريف الزراعة وتطورها.....6

المطلب الثاني: خصائص الزراعة.....8

المطلب الثالث: أهمية الزراعة.....9

المبحث الثاني: أساسيات حول الإنتاج الزراعي.....12

المطلب الأول : تعريف الإنتاج الزراعي وخصائصه.....12

المطلب الثاني: المخاطر الزراعية.....15

المطلب الثالث: مساهمة الإنتاج الزراعي في النمو الاقتصادي.....17

خلاصة الفصل.....20

الفصـــــــــل الثاني: عموميات حول الصناعات الغذائية

تمهيد.....22

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية.....23

المطلب الأول: ماهية الصناعات الغذائية.....23

المطلب الثاني: التطور التاريخي للصناعات الغذائية.....26

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية.....27

المبحث الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى، معوقاتها ووسائل دعمها.....30

المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى.....30

المطلب الثاني: عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.....37

المطلب الثالث: وسائل دعم تنمية الصناعات الغذائية.....39
خلاصة الفصل.....43

الفصل الثالث: واقع الانتاج الزراعي ومساهمته في الصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد.....45
المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.....46
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية للزراعة في الجزائر.....46
المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر.....50
المطلب الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر.....51
المبحث الثاني: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.....53
المطلب الأول: مكونات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.....53
المطلب الثاني: تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.....54
المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي وفي خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية.....56
المبحث الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية.....58
المطلب الأول: تطور قيمة الواردات من السلع الضرورية.....58
المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية.....59
المطلب الثالث: نحو سياسة جديد لتطوير الصناعات الغذائية الجزائرية.....61
خلاصة الفصل.....65
الخاتمة العامة.....66
قائمة المراجع.....68

فـهـرس الـجـداول

الجدول رقم 1: توزيع اجمالي الاراضي في الجزائر خلال فترة 1998-2015.....47

الجدول رقم 2: يلخص اجمالي الاراضي المستعملة للفلاحة.....48

الجدول رقم 3: عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال 2000-2015.....51

الجدول رقم 4 تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2019).....54

الجدول رقم 5: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي وفي خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2005-2015).....56

الجدول رقم 6: تطور الواردات الجزائرية 2014-2018.....59

الجدول رقم 7: تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018.....60

الجدول رقم 8: الميزان التجاري للمواد الغذائية 2017-2018.....61

فـهـرس الأشـكـال

الشكل رقم 1: توزيع الاراضي الزراعية.....49

مقدمـــــــــــــة

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جوهرية وفق آليات اقتصاد السوق لإتاحة المجال للاستثمار بأنماطه المتعددة، وبالأخص التحولات التي شملت قطاع الصناعات التحويلية، والتي يدخل في مجالها فرع الصناعات الغذائية. هذه الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبيرة لارتباطها بتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، ومساهمتها في سد الفجوة الغذائية. الأمر الذي يدفعه للاستثمار في القطاع الزراعي لتوفير المادة الأولية لنشاطه وتحسين ميزان المدفوعات، وقابليته لتوفير فرص الشغل، بالإضافة للآفاق المستقبلية المنتظرة لقطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة مساهمته في الناتج الإجمالي، وكذا دوره في حركية باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، بعلاقته التشابكية التي تربطه بباقي القطاعات الأخرى، وغيرها من الأثار الإيجابية التي تنعكس على بعض مجالات الاقتصاد.

تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في الأنظمة الغذائية، بسبب موقعها في واجهة منبع الزراعة، فلا يمكن الاستغناء عنها في انتاج أساسيات غذاء المجتمعات، وتمثل الصناعات الغذائية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا سواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الاستراتيجية، كما تعتبر الصناعات الغذائية في العديد من الدول القطاع الصناعي الأكثر أهمية.

تعتبر الزراعة ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلالها التنمية في مختلف المجالات مما يعني أنها تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي في جميع الدول، وقد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق وبهدف تحقيق النتائج المرجوة من الدراسة يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الانتاج الزراعي في دعم الصناعات الغذائية في الجزائر ؟

من خلال الاشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع الصناعات الغذائية في الجزائر؟
- ماهو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بحكم أنه العصب الاساسي للصناعات الغذائية؟

- ما العلاقة بين فرع الصناعات الغذائية والقطاعات الاقتصادية الاخرى؟

ثانيا: الفرضيات

بناءًا على التراكم المعرفي والدراسات السابقة فإنه تم بلورة الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ للصناعات الغذائية دورا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ يحتاج قطاع الفلاحة في الجزائر مزيد من الاهتمام مقارنة بما هو متاح من الامكانيات.
- ✓ يعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من القطاعات التي يمكن أن تُحقق تنويعا في المدخلات للاقتصاد لكنه لم يستغل استغلال جيدا.
- ✓ توجد علاقة تشابكية بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: صعوبات الدراسة

- اغلبية الاطروحات والمذكرات متشابهة ومحدودة المعلومات.
- قلة توفر الكتب التي تتحدث عن الصناعات الغذائية في مكتبة الكلية.
- صعوبة الحصول على البيانات الاحصائية المتعلقة بميدان الدراسة والتي تعود للتحفظ أحيانا.

رابعا: أهمية الدراسة

- ابراز واقع الصناعات الغذائية بالنسبة للجزائر ومساهمته في تحريك عملية التنمية باعتباره فرعا مهما من فروع الاقتصاد الصناعي.
- ابراز دور الصناعات الغذائية في تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد الى جانب تشجيعها للقطاع الفلاحي.

خامسا: اهداف الدراسة

- التعرف على ماهية الصناعات الغذائية والانتاج الزراعي.
- التعرف على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.

سادسا: منهج الدراسة

مما لا شك فيه ان كل دراسة لابد وان تتبع منهجا معيانا يحدد على أساس الظاهرة المدروسة، لذلك تم استخدام المنهج الوصفي الملائم لهذه الدراسة. وذلك بعرض الأفكار النظرية المتعلقة بمتغيرات هذه الدراسة، وتحليلها.

سابعا: خطة البحث

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإحاطة بأغلب جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة عُرضت فيها التفاصيل السابقة من طرح الاشكـالية وتحديد الفرضيات و....، ثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الاول: كان بعنوان الانتاج الزراعي ،حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول بعنوان ماهية الزراعة، اما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض أساسيات حول الإنتاج الزراعي.

الفصل الثاني: بعنوان عموميات حول الصناعات الغذائية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الاول بعنوان مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية، المبحث الثاني علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى، معوقاتها ووسائل دعمها.

الفصل الثالث: واقع الانتاج الزراعي ومساهمته في الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الاول بعنوان واقع القطاع الزراعي في الجزائر، والثاني تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة مدى مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية.

.

الفصل الأول: الإنتاج الزراعي

تمهيد:

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو الإنتاج الحيواني، مكانة مميزة ودورا بارزا في اقتصاديات التنمية الاقتصادية، فإن بعض الدول النامية التي لا يحتل قطاعها الزراعي أهمية محسوسة في اقتصاداتها، ولا تمتلك موارد استخراجية فهي تعاني من مشاكل متعددة في مجال نموها الاقتصادي، ويصعب على سياستها الاقتصادية تحديد الفروق الخاصة بالتنمية بصورة كمية كما يتضاءل الأمل في تحقيق تلك الفروض في حالة تحديدها، وتبعا لذلك ستقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الزراعة

المبحث الثاني: أساسيات حول الإنتاج الزراعي

المبحث الأول: ماهية الزراعة

تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسية التي تساهم في الاقتصاد الوطني وهي تعتبر العنصر الأساسي الذي يمد الإنسان بالمواد الغذائية وكذا توفير المحاصيل النباتية والحيوانية وهي أحد الحرف العالمية واسعة الانتشار الجغرافي، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف الزراعة وتطورها

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لتعريف الزراعة وتطورها.

1- **تعريف الزراعة:** هناك العديد من التعاريف التي تناولت الزراعة نذكر منها ما يلي:

- ✓ التعريف الأول: إن كلمة الزراعة هي الترجمة الحرفية للكلمة الإنجليزية (***Agriculture***) التي تتكون من مقطعين: الأول مشتق من كلمة (***Agrow***) بمعنى حقل، والثاني كلمة (***Culture***) بمعنى العناية بالأرض وفلاحتها، وبذلك تعني الكلمة ككل فلاحة الأرض.[1]
- ✓ التعريف الثاني: الزراعة هي عملية إنتاج الغذاء والعلف، والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان.[2]
- ✓ التعريف الثالث: هي العناية بزراعة الأرض وهي جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها، كذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة

[1] علي أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص19.

[2] بن عاشور نادية ورامول وفاء، **تفعيل عقد السلم في المصارف الإسلامية كآلية لتنمية القطاع الزراعي** –دراسة عينة من المصارف الإسلامية السودانية– ، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 45، قالمة، الجزائر، 2019/2018، ص 38.

هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.[1]

2- **تطور الزراعة:** من خلال تتبع التاريخ الإنساني المتعلق بالزراعة، يلاحظ أن الزراعة عرفت تطورات جذرية ومرت بمراحل عديدة منذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا، ولقد ارتبطت تلك التطورات أساسا بتطور الفكر الإنساني والمعرفة البشرية إضافة إلى الحاجات الجديدة والمتزايدة جيلا بعد جيل.

ففي بداية الحياة البشرية على ظهر الأرض، اقتصرت الأنشطة الزراعية على زراعة بعض المحاصيل الغذائية بصفة محدودة كان أولها محاصيل الحبوب، وكان من الطبيعي أن يزرع الإنسان نفس الأرض بنفس المحاصيل عاما بعد عام، وهكذا بتعاقب السنوات لاحظ الإنسان فقدان الأرض لخصوبتها تدريجيا، ولهذا اضطر إلى الانتقال إلى أراض جديدة وقريبة لممارسة أنشطته الزراعية المعتادة بغرض إراحة الأراضي القديمة وإعطائها فرصة لاستعادة خصوبتها، ومن واقع هذه العملية فقد ابتكر الإنسان نظاما لزراعة الأرض في شكل دورات هي ما يعرف اليوم بنظام الدورات الزراعية، وهكذا مع مرور الزمن بدأت مشاكل الغذاء تظهر بالنسبة لمختلف المناطق الجغرافية حيث من البديهي أن تزداد الاحتياجات الغذائية تدريجيا تبعا للزيادات السكانية، وهنا أصبح لزاما على الإنسان الهجرة والتنقل إلى أماكن جديدة صالحة للزراعة، حاملا معه مختلف الأصناف النباتية والمعارف الزراعية المكتسبة من قبل وبفعل عمليات الهجرة هذه انتشرت الزراعة وعمت مختلف مناطق العالم القديم، ولكن يسجل أنه في هذه الفترة من التاريخ لم تتطور الممارسات الزراعية كثيرا، فقد غلب عليها الطابع البدائي والتقليدي.[2]

---

[1] بن الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح**، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص5.

[2] عبد الحليم حمزة، **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص55.

المطلب الثاني: خصائص الزراعة

تتميز الزراعة بجملة من الخصائص تتمثل في ما يلي:[1]

- ترتبط ممارسة الزراعة بحياة سكان الريف، إذ أن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الزراعية.

ولهذا فإن أي ابتكار يدخل تعديلا على الأنشطة الزراعية يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير نفسي الابتكار أو ما يعادله لو كان في قطاع أخر.

- يمكن تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيا تختلف عنها في المساحات الصغيرة، واختلاف طريق الإنتاج في المزارع الفردية عن المزارع الجماعية، وتختلف بالنسبة لمن يشتغلون في الزراعة كل وقت عمن يشتغلون بها بعض الوقت.
- الزراعة تحتاج دائما إلى الفهم والتطوير والخبرة لأن إنتاج المحاصيل وتربية الماشية تتطلب عمليات بيولوجية معقدة تتميز بتغير مستمر، ورغم التقدم الحاصل في كيفية سير هذه العمليات إلا أنه لا يمكن معرفة تفاصيلها.
- عدم القدرة على التحكم في حجم الإنتاج نظرا لارتباط الإنتاج بالظروف الطبيعية التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها، ولذلك قد خلف الإنتاج من سنة لأخرى تبعا لأي تغير في الظروف الطبيعية أو ظهور بعض الأمراض الوبائية التي تحدث لبعض المحاصيل مما يؤثر على حجم الإنتاج.
- يتميز الإنتاج الزراعي بالعمالة المحدودة ذات المهارة العادية أو المتوسطة والأجور المنخفضة خلاف الصناعات الإنتاجية التي تحتاج إلى عمالة مرتفعة، وعلى مهارات ذات درجة عالية وأجور مرتفعة وتكلفة إنتاج عالية بمقارنتها بالإنتاج الزراعي.

[1] بن عاشور نادية ورامول وفاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

- تتميز مناطق الإنتاج بأقل تركز للسكان مقارنة بالمناطق الصناعية، ولا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة عكس الصناعة والتجارة، وتمثل الزراعية الجانب الأكبر من الدخل القومي في الدول النامية.
- تعتمد كثير من الأنشطة على الإنتاج الزراعي كمادة أولية لكثير من الصناعات، كما تعد سوقا للمستهلك لكثير من المنتوجات الزراعية وبذلك تعد سوقا تجاريا هاما.
- لإنتاج الزراعي يرتبط عادة بفترة زمنية محددة تتأثر بطبيعة المناخ أو نوع المحصول إذا كان موسميا أو حوليا، بحيث لا يستطيع أن يتجاوز هذه الفترة مهما بذل من جهد، وذلك لأن الإنتاج الزراعي يتعامل مع كائنات حية تتطلب فترات زمنية محددة تبعا لتكوينها البيولوجي.

المطلب الثالث: أهمية الزراعة

تعرف الزراعة على أنها علم وفن إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تنفع الإنسان وتكمن أهمية الزراعة في أنها تؤدي أدوارا مهمة في حياة الإنسان تشمل هذه الأدوار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويمكن إيجاز هذه الأدوار في ما يلي:[1]

1- **الدور الاجتماعي للزراعة:** يتمثل هذا الدور في النقاط التالية:

- توفير الغذاء لأفراد المجتمع.
- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.
- توفير الخدمات الأساسية خاصة في القرى والمناطق الريفية.
- توفير فرص العمل للسكان.
- الحد من الهجرة نحو المدن وبالتالي الحد من الضغط على المرافق والخدمات في المدن.

2- **الدور الاقتصادي للزراعة:** يتمثل هذا الدور في النقاط التالية:

- **المساهمة في الناتج الوطني:** وتختلف هذه المساهمة باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة أخرى فهناك بلدان يساهم الإنتاج الزراعي فيها ما يزيد عن 50٪ من إجمالي

[1] علي جدوع الشرفات وتركي مجحم فواز، **أساسيات الاقتصاد الزراعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة1، الأردن، 2018، ص43-45.

الناتج الوطني وينعكس هذا في ارتفاع مساهمة الناتج الزراعي في التنمية الاقتصادية بتلك البلدان، بينما تنخفض مساهمة الزراعة في الناتج القومي إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير في البلدان المتقدمة وكذلك في بعض الدول النامية لأسباب منها تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة وارتفاع مساهمة القطاع النفطي والتعديني في بعض الدول النامية كالدول المنتجة للبترول. ومع هذا يبقى الناتج الزراعي جزء هاما من الناتج الوطني للدول المتقدمة حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

- **توفير الأيدي العاملة:** تتسم المجتمعات الزراعية بارتفاع معدلات النمو السكاني مما يجعلها مواطن رئيسة للطاقة البشرية التي تتجه للعمل في القطاعات الأخرى غير الزراعية حيث أن القطاع الزراعي وفي ظل التقنية الحديثة لا يستوعب الأعداد الكبيرة من العمالة الفائضة عن حاجة العمل الزراعي.
- **تمويل القطاعات الأخرى:** يساعد الفائض الناتج عن الإنتاج الزراعي في توفير مدخرات مالية توجه للاستثمار في القطاعات الأخرى غير الزراعية كان تخصص التطوير وتحسين الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى ذات النفع العام لأفراد المجتمع.
- توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وهذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع عن طريق الاستثمار في القطاع الزراعي وكذلك توجيه جزء من راس المال للاستثمار في القطاعات الأخرى.
- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي حيث تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الزراعي.
- **المساهمة في تنمية السوق المحلية:** ويتم ذلك من خلال اعتماد الزراعة على كثير من الصناعات التي تخدم هذا القطاع (مبيدات، أسمدة، بلاستيك)، وكذلك قيام هذا القطاع

بتزويد قطاعات أخرى بمواد خام تلزمها (صناعات غذائية، جلود) كل ذلك يؤدي إلى تنمية الصناعات والسوق المحلية.

المبحث الثاني: أساسيات حول الإنتاج الزراعي

للإنتاج الزراعي أهمية كبرى في جميع اقتصاديات الدول عبر العالم، حيث يساهم في نمو وتطور اقتصاد البلد، غير أنه يوجه العديد من المخاطر والعوائق التي تقف في طريقه نحو تحقيق النمو الاقتصادي للدول، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الإنتاج الزراعي وخصائصه

سيتم في هذا المطلب عرض مفهوم الانتاج الزراعي وكذلك مجموعة من خصائصه.

أولا: تعريف الإنتاج الزراعي

يعرف الإنتاج الزراعي على أنه: "كل ما ينتج في المزرعة من منتوجات نباتية أو حيوانية، وهي مزيج من عناصر مختلفة لخلق منفعة (محاصيل زراعية مختلفة .....)".[1] ومنه نستخلص أن الإنتاج الزراعي هو كل انتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات أي هو جميع منتجات قطاع الزراعة بشكل عام.

ويعرف أيضا على أنه تلك الأنشطة المرتبطة باستصلاح الأراضي وزيادة إنتاجية الأرض الزراعية والمحاصيل الزراعية المختلفة والإنتاج الزراعي يعتمد أصلا على الأرض وخصوبتها والموارد الطبيعية المحيطة بها والمجهود البشرى الذي يخلق العمل الذي يعتبر من أهم عناصر الإنتاج.[2]

إن عناصر الإنتاج الزراعي تتناول الأرض والعمل ورأس المال ويهم الإدارة المزرعية أن تقوم بتوفير تلك العناصر بالصورة التي تتناسب مع حجم الأعمال الزراعية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من تلك العناصر وتتمثل في مايلي:[3]

- توفير الأرض الزراعية ***The Acquisition of land:***

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 4، 2012، ص 45.

[2] عبد الكريم محمد نور الدين يوسف، **أثر التمويل الزراعي على الانتاج الزراعي، جامعة أم درمان الاسلامية**، الخرطوم، السودان، 2009، ص60.

[3] **مرجع نفسه**، ص 60-61.

تختلف الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج عن العناصر الأخرى في أنها لا يستطيع الإنسان أن يخلقها أو يوجدها ويطلق عليها أنها القوى الأصلية في العملية الزراعية ومن أهم العوامل التي تحافظ على الأرض من التعرية تركها بغطائها النباتي لحمايتها من التآكل بسبب الجفاف والرياح ويترتب على ذلك أن ينخفض دخل المزارع ولذلك فإن من الواجب أن يستخدم طرق لحفظ التربة حتى يمنع تأكلها.

- إدارة العمل (القوى العاملة) المزارعي: ***The management of labour***

إن نجاح أي مشروع يتوقف الى حد كبير على درجة فاعلية القوى البشرية في أدائهم لأعمالهم، وهذا يتوقف على قدرة العمال ومهارتهم ورضاهم واستعدادهم للتعاون والعنصر البشري هو المفتاح الأساسي في عملية التنمية.

- توفير رأس المال: ***The Acquisition of Capital***

إن إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه المزارع هي توفير القدرة على الحصول على كمية مصادر وعناصر الإنتاج التي يمكن من خلالها تحقيق مزايا التكنولوجيا الحديثة. يرى كاتب أن أهم وظيفة للمشاريع الزراعية هو إنتاج المحاصيل الزراعية (منتجات زراعية) وهي الخاصية التي تمتاز بها وتبرر وجودها ، فكلمة إنتاج ***Production*** يعني بها عموما الإجراءات التي تتخذ لتحويل مختلف السلع والخدمات والتي تعرف بعوامل أو مدخلات الإنتاج لسلع وخدمات أخري تعرف بكلمة منتجات ***Products*** مستخدمين لتحقيق ذلك تقنية أو طريقة محددة وبصفة خاصة وفيما يتعلق بالمشاريع الزراعية فإن هذه المنتجات تعرف بكلمة المنتجات الزراعية ***Agriculture Products*** ، وعوامل الإنتاج تعرف بعوامل الإنتاج الزراعي ***Factors Of Agriculture Production*** أو مدخلات الإنتاج ، عناصر الإنتاج ، فعلى سبيل المثال يمكن ذكر الأرض ، العمالة أو الجهد البشري الماكينات الزراعية ، الحيوانات ، المنشآت، الأسمدة ، الأدوية الزراعية ، البذور.

ثانيا:خصائص الإنتاج الزراعي

تعتبر الزراعة أكبر صناعة في مجتمع القطاعات الاقتصادية ولها خصائص تنفرد بها عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية ومن أهم تلك الخصائص هي:[1]

- **ارتفاع نسبة رأس المال الثابت:** يتمثل رأس المال المستثمر في الإنتاج الزراعي بشكل عام في قيمة الأرض الزراعية وما عليها من منشآت الثابتة فضلا عن قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الزراعية ثم الأصول الرأسمالية المتداولة لإنفاق على الخدمات الزراعية ومقارنة مكونات رأس المال المستمرة في الإنتاج الزراعية.
- **موسمية الإنتاج الزراعي:** يرتبط الانتاج الزراعي عادة بفترة زمنية محددة تتأثر بطبيعة المناخ أو نوع المحصول إذا كان موسميا أو حوليا، بحيث في الإنتاج الزراعي لا يستطيع الإنسان أن يتجاوز هذه الفترة الزمنية مهما بذل من مجهود.
- **طول دورة الإنتاج الزراعي:** إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج فترة طويلة، أي أن دورة الناتج الزراعي طويلة لأنها ليست خاضعة لسيطرة الإنسان.
- **استعداد القطاع الزراعي لتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة:** قد أدي استعمال الآلات الحديثة إلى زيادة في الإنتاج الزراعي وتحوله من الحجوم والسعات الزراعية الصغيرة إلى السعات الكبيرة كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في زيادة التخصص وتقسيم العمل الزراعي وتحسين الكفاءة العملية الإنتاجية.
- **زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الزراعي:** تؤثر العوامل الطبيعية المناخية على الانتاج الزراعي أكثر ما تؤثر على الانتاج الصناعي، ولهذا يصعب على الفلاح ان يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي يصعب التحكم فيها.

[1] أحلام نور الهدى دحمري وآخرون، **الإنتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة 1989 -2016**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2018/2017، ص 6-7.

- **خضوع الزراعة إلى مجموعة من القوانين الاقتصادية:** تخضع الزراعية الى بعض قوانين نذكر منها: قانون تناقص الغلة، قانون المنافسة الحرة وقانون التكاليف المتزايدة.

المطلب الثاني: المخاطر الزراعية

هناك العديد من المخاطر الصناعية نذكر منها ما يلي:[1]

1-**مخاطر الإنتاج:** المزارع معرضة دائما للمخاطر مناخية وصحية، فقد يكون منتج حبوب ضحية لظروف مناخية سيئة مثل نقص تساقط الأمطار، درجة حرارة غير مناسبة، أو كوارث طبيعية عواصف جفاف فيضانات،..... أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الحيوانات كالأوبئة مثل الحمى القلاعية أو جنون البقر، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الزراعي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبر، ونتائجها المالية كذلك.

2- **مخاطر السوق:** مخاطر السوق تغيرت عبر السنوات، فرغم أن أسعار المنتجات الأساسية تميزت دائما بالتقلب، إلا أن الأسواق الزراعية تغيرت على عدة مستويات، ذلك أن الدول كانت تلجأ عادة إلى تقليص آثار عدم استقرار المنتجات الزراعية سواء من خلال برامج هادفة لتثبيت السعر أو المردود أو النتائج (جداء السعر والمردود)،فبعض الدول كانت تسير مخزون الحبوب من أجل إبقاء سعرها مستقرا، البعض الأخر لجأ إلى دعم السعر، إن النجاح في السوق بمثل حلقة الربط بين الإنتاج والنجاح المالي للمزرعة.يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته فتشكل السعر الزراعي يكون نتيجة متغيرات كثيرة، ويأخذ بعين الاعتبار عوامل وطنية ودولية، ولكون المرحلة الإنتاجية عادة طويلة، فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع قد يختلف كليا عما كان ينتظره لدى بداية الإنتاج.

3- مخاطر مؤسساتية: المخاطر المؤسساتية قد تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الزراعة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية ، صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارع أن يتوقع حدوثها مسبقا (تقييد استعمال المبيدات). نظرا لتزايد المستمر أصبحت المخاطر المؤسساتية

[1] فاطمة الزهراء الطاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2014، ص85-89.

تشكل انشغال أساسي للمزارعين التعديلات المتعددة للسياسات، وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد تؤدي إلى تغيرات كبيرة للمداخيل الزراعية، فمثلا فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، وتفرض اللجوء إلى استثمارات قد تكون تكلفتها معتبرة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة، تؤثر مباشرة على دخل المزارع.

4- **مخاطر بشرية:** وتتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الزراعي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهيمن في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة كبيرة في التكاليف. يتعرض القطاع الزراعي سنويا لعدد كبير من الحوادث، أخذا بعين الاعتبار أن عدد كبير من الحوادث لا يتم الإبلاغ عنها من قبل المزارعين، مما يجعل الحوادث أكثر بكثير مما يتم ذكره في الإحصائيات الزراعية مثل السقوط من مرتفع، او الانزلاق، او سقوط الأشياء تشكل الأسباب الأساسية للحوادث التي قد تكون بها آثار مالية كبيرة على المزرعة (مصاريف العلاج، التأمين، تعويض اليد العاملة والآلات،). كذلك الإهمال من قبل المزارع أو العمال في معالجة الحيوانات أو استعمال الآلات مثلا قد يؤدي إلى خسائر كبيرة، كما قد يؤدي الإهمال إلى سرقة أو احتراق التجهيزات، المباني او المحاصيل، أو الأدوات الزراعية.

المطلب الثالث: مساهمة الإنتاج الزراعي في النمو الاقتصادي

يساهم الإنتاج الزراعي في النمو الاقتصادي من خلال عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

أولا: مساهمة الإنتاج الزراعي في توفير الاحتياجات الغذائية

يساهم الإنتاج الزراعي في توفير العديد من السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية، سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي.[1]

ثانيا: المساهمة في تقليص أو سد الفجوة الغذائية

بتحديد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفع تقلصت الفجوة، والعكس صحيح، إذا كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة، ونظرا إلى المعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم، بالسعي إلى خلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين، حديث وتقليدي، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعيشي أو القوتي، للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد، سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية.

[1] أحلام نور الهدى دحمري وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

إن الاستنزاف المتزايد للموارد المالية من أجل سد الفجوة الغذائية سوف يؤدي إلى الدخول في مديونية لا داعي لها إذا لم تنجح صادرات المحروقات في تغطية العجز بين الصادرات والواردات. غير أن هذا الفارق الإيجابي يتضاءل، وكان من الممكن الاستفادة بهذه الأموال في تغطية بعض النقائص الأخرى، مما يساعد على رفع القدرة الشرائية للسكان، هذا، وبالنسبة إلى بعض الدول النامية، فإنها تصل إلى حل طلب المعونات من الخارج، ومما لا شك فيه أن استمرار تلقي المعونات الغذائية ينقص من حقيقة الاستقلال السياسي للبلاد. وبالنسبة إلى بعض الدول، ومنها الجزائر، فقد اتضح خطأ السياسات التي طبقت والممارسات التي انتهجت تبعا لتلك التصورات في حق القطاع الزراعي، حيث جرى إفقار للقطاع وقد تزامن مع تطبيق هذه السياسات تزايد مستمر في الفجوة الغذائية، وما صاحبها من ارتفاع في التكاليف المادية بالعملة الأجنبية، وعلى حساب قطاعات أخرى هي فعلا في حاجة إليها، في حين إنه عندما أظهر المعنيون بالقطاع استجابة عالية لبدء التخلي عن تلك السياسات، فإن ذلك انعكس على تقليص هذه الفجوة فقد بدأت نسبة الاكتفاء الذاتي في الارتفاع التدريجي في بعض المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك بمجرد تحرير الأسعار وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

ثالثا: الزراعة كمصدر لليد العاملة

إن التقدم الصناعي، وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤديان إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا الطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذ كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة للعمل الريفي، خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى. أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة، وهناك تحسن ملحوظ في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك، فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي. ومهما يكن، فإن النسبة الكبيرة من قوة

العمل، التي تحتاج إليها القطاعات غير الزراعية المتنامية، يجب أن تكون من مصدر زراعية في المراحل الأولى من عملية التنمية، لأنه لا توجد مصادر أخرى مؤهلة لتوفير هذا الطلب، على اعتبار أن أغلب السكان في المراحل المبكرة من عملية التنمية يمارسون العمل الزراعي.

ومن جهة أخرى، قد تكون الزراعة مصدر لتوفير اليد العاملة التي تحتاج إليها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين (وهذا الأمر وارد على اعتبار سكان الريف غالبا ما لا يهتمون بمسالة التنظيم الأسري)، حيث يؤدي ذلك إلى تحول من الريف إلى المدينة، وذلك حتى ولو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير، وهذا يقود إلى تناقص نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية، وبالتالي الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائما في حالة توسع وطلب مستمرين على اليد العاملة.[1]

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 1، 2010، ص 74-76.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص مما سبق أن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات في اقتصاديات الدول النامية، وذلك لمساهماته البالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عموما؛ فالزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، ولهذا أصبحت زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة بإيجابية في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، فكونها مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، وبالتالي فإن تخلفها يعطل تَقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فالزراعة في أي اقتصاد تؤدي إلى دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافي.

الفصل الثاني: عموميات حول الصناعات الغذائية

تمهيد:

لا يزال النظام الغذائي يعتبر تحديا في القائمة الأولى للمجتمعات البشرية، حيث فعالية وجودة وظيفة النظام الغذائي تنعكس على رفاهية ووجود المجتمعات، يعد النظام الغذائي المعاصر" التصنيع الزراعي" نظاما معقدا لأنه يجمع ملايين المنتجين والمستهلكين حول مواد حية والتي لها تأثير على صحة الانسان، فهو حاليا يعتبر نظاما مصنعا ومركزا وممولا كليا وهو في طريقه إلى ما يسمى "عولمة الغذاء"، وهذا في الدول ذات الدخل المرتفع وهو يتسرب بسرعة إلى الدول الناشئة وحتى الدول النامية.

سوف نتطرق في هذا الفصل الى مبحثين وذلك على النحو التالي:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية

المبحث الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى، معوقاتها ووسائل دعمها

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية

إن الصناعة هي نشاط إنتاجي يَستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية. ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية والصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

وسيتم في هذا المبحث التطرق لتعريف الصناعات الغذائية وخصائصها والتطور التاريخي لظهورها وكذلك أهميتها.

المطلب الأول: ماهية الصناعات الغذائية

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

أولا: مفهوم الصناعات الغذائية

تعرف الصناعات الغذائية على أنها:

التعريف الأول: مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضمه بدوره ويضم أيضا النشاطات المصنفة عادة في الزراعة، كالتوزيع الغذائي النقل، التجارة، المقاهي، مطاعم وكذلك إنتاج وسائل الخاصة المصنفة من طرف قطاعات أخرى: جرارات، أسمدة، تجهيزات صناعية .....إلخ.[1]

[1] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر الواقع والمامول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23و24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص4.

التعريف الثاني: يعرف بأن الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير إنتاجها، حيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.[1]

التعريف الثالث: الصناعات الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ، والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.[2]

التعريف الرابع: هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة...الخ، لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع.[3]

التعريف الخامس: العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية ويحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لإستهلاكها في أماكن غير أماكن انتاجها، بحيث تبقى صالحة للإستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.[4]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية

[1] عز الدين فراح، **الصناعات الغذاية**، دار الفكر العربي، سوريا، 1997، ص 3.

[2] عيون عبد الكريم، **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.

[3] محمد ممتاز الجندي، **الصناعات الغذائية**، مصر، 1985، ص102.

[4] انعام قرشي، **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة آفاق اقتصادية ، جامعة تبسة، الجزائر، مجلد 28 ، عدد 119، سنة 2017، ص17.

قصد اشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر من بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

ثانيا: خصائص الصناعات الغذائية: تتميز الصناعات الغذائية بجملة من الخصائص نذكر منها مايلي:[1]

- ✓ ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرهما.
- ✓ غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- ✓ تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- ✓ يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، العبوات والأغلفة التجارية...) تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وبمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على المنتجين ايلاء المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه والظروف المؤثرة في قرارته الاستهلاكية، وهذا ما يؤثر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو ما جعل منها منتجات متطورة.[2]

[1] أحمد مصنوعة، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[2] حاجي أسماء، ناصر بوعزيز، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، قالمة، الجزائر، العدد20، 2017، ص407.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للصناعات الغذائية

ظهرت الصناعات الغذائية في القديم مع ظهور الزراعة التي ترجع إلى العصر الحجري الحديث ***la neolithique*** وهذا منذ حوالي احدى عشرة آلاف سنة، أما فيما يخص الصناعات الغذائية بوضعها الحالي المعاصر فقد ظهرت مؤخرا أي في القرن 19م مع تطور الثورة الصناعية، ومع ظهور الابتكارات التقنية أهمها: طريقة التعقيم الحراري كطريقة للحفظ التي كانت على يد الفرنسي ***Nicolas Appert*** سنة 1802.[1]

وظهرت صناعة التصبير خلال الحرب الأهلية سنة 1869 في الو، م، أ وساهمت الآلة في صناعة العلب حيث انتقل الإنتاج من 2500 علبة إلى 20.000 علبة في اليوم، وفي سنة 1900 تطورت صناعة اللحوم وانتقلت عبر المحيط الأطلسي عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي. وفي نهاية القرن19م وبداية القرن 20م، ظهرت الشركات الغذائية الكبرى التي أصبحت متعددة الجنسيات(***Nestlé*** في سويسرا، ***Unilever*** في هولندا، ***Corn Product Company*** في الو.م.أ، ***Liebig*** في ألمانيا....)، لكن لم يصاحبها تطور في هياكل السوق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تطور المدن وتراكم رأس المال، وزيادة الأجور، وتطور الاستهلاك.

تميزت الفترة ما بين 1945-1975 أو ما يعرف بالثلاثون المجيدة التي عاشتها غالبية الدول المتقدمة، بقفزة نوعية في الصناعات الغذائية مع تكثيف دور الكيمياء وتطوير العتاد الفلاحي، وكذلك توزيع شبكة نقل التبريد، بالإضافة إلى ظهور التوزيع الكبير، دون أن ننسى في فترة الستينيات ظهور ما يسمى صناعة الاطعام الجماعي، ثم انتشار الاطعام في محطات الطرقات السريعة. منذ السبعينيات أدى التنوع في المسارات التكنولوجية والتدويل إلى تسريع السباق نحو الابتكار في الصناعات الغذائية، وما ساعد ذلك كثافة رأس المال التي تميزت بها هذه الفترة، فتضاعفت الإنتاجية

[1] قش فائزة، **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد1، جوان 2019، ص143.

في أغلب فروع الصناعات الغذائية نتيجة استعمال الآلات والالكترونيات التي قلصت من مدة الإنتاج، كما مس الابتكار جذور العمليات الإنتاجية مثل: تكسير الحليب ***Cracking***، تجميد عجينة الخبز، تجفيف القهوة بالتجميد أو" التجفيد" ***lyophilisation*** ، وفي المقابل تطورت أساليب التخزين والتغليف التي لها دور في جودة المنتوج.[1]

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية

تعد عمليات التصنيع الغذائي وتداولها بطريقة سليمة أمرا بالغ الأهمية لتوفير الغذاء الصحي، ولذلك فهي تعد من أكبر الصناعات إقليميا ودوليا من حيث راس المال، وعدد المصانع، بل أنها تعد من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، وتعدد رغبات المستهلكين وتباين احتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة. وتتلخص الأهمية الاقتصادية للتصنيع الغذائي فيما يلي:

- ✓ تلعب الصناعة الغذائية دورا هاما في بيئة المحيط وهي مفصل هام في السلسلة الغذائية، ووسيط أكيد بين الحقل والمائدة، والصناعات الغذائية كتطبيق عملي للعلوم من أجل حفظ وتداول الأغذية تنقسم لنوعين من الصناعات الحفظية ومنها صناعة التعليب والتبريد والتجميد وغيرها، والتحويلية ومنها صناعة السكر والزيوت.[2]
- ✓ كما تعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن

[1] قش فائزة، **مرجع سبق ذكره** ،ص143.

[2] هادف حيزية، **الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وانعاش النهضة التصديرية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18،العدد 3 ، 2020، ص88.

ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألمونيوم ومواد التغليف على أنواعها، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.[1]

- ✓ يتميز القطاع الزراعي بارتباطه مع القطاع الصناعي بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، حيث يعتبر أحد مصادر مستلزمات الإنتاج الرئيسية للعديد من القطاعات الصناعية، ويعتبر التصنيع الزراعي أحد أهم مكونات الصناعة لفوائده الاقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد.
- ✓ تصنيع وحفظ المواد الغذائية من المصادر الزراعية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك في مواسم انتاجها الطبيعي، للاستفادة منها على مدار العام، مما يحقق التوازن بين العرض والطلب، بالإضافة إلى تقليل الفائض من الخامات الزراعية، حيث تشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والغذائية تصل إلى أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي، وبالإمكان تقليل ذلك باستخدام الطرق المناسبة في الحفظ والنقل والتداول والتخزين.
- ✓ تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية، وتحويلها إلى منتجات عالية القيمة الاقتصادية مثل انتاج الحلوى من التمور أو انتاج الزيوت من البذور الزيتية، وإنتاج العصـــائر من الخضروات والفواكه... الخ.
- ✓ زيادة فرص العمل، خاصة وان هذه الصناعة تحتاج إلى عمالة كبيرة كما أنها تعمل على رفع مستوى الدخل للأفراد.
- ✓ قيام صناعات أخرى تكميلية لتصنيع الغذاء مثل صناعة العبوات، والاستفادة من المخلفات في منتجات عالية القيمة مثل انتاج: الخل والخميرة من التمور الغير قابلة للتسويق، أو مخلفات صناعة الدبس والصناعات القائمة على مخلفات صناعة السكر... الخ.
- ✓ تأمين حاجة المجتمع عامة من الأغذية، وتقديم- منتجات متنوعة أغذية سريعة التحضير او سابقة التجهيز، أغذية أطفال بما يواكب تغير الأنماط المعيشية .

[1] هادف حيزية، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

- ✓ توفير تكاليف تخزين ونقل الخامات الزراعية، وإمكانية تصدير الفائض منها في صورة منتجات محفوظة بما يحقق عائدا للمنتجين والوطن.
- ✓ كما يعد قطاع الصناعات الغذائية في البلدان العربية من الصناعات الحديثة سريعة النمو، حتى غدا ثاني الصناعات التحويلية التقليدية من حيث المساهمة في الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل بعد صناعات تشكيل المعادن اللافلزية، وتشمل الصناعات الغذائية في الوطن العربي صناعات السكر، الزيوت، مطاحن الغلال، صناعة الألبان ومشتقاتها، المشروبات بأنواعها، المعلبات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى.
- ✓ توفير احتياجات الشعب من السلع التموينية، والمواد الاستهلاكية، هذا بجانب توفير احتياجات القوات المسلحة لأغراض الدفاعية.[1]
- ✓ الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في تغذية الحيوان، أوفي إنتاج منتجات أخرى يستفيد منها الإنسان.
- ✓ الحفاظ على الخامات الزراعية في فترة ذروة إنتاجها للاستفادة منها في غير موسمها.
- ✓ تعمل الصناعات الغذائية على استقرار الأسعار في السوق بطرح مصنوعاتها المخزونة فترة عدم توفر الإنتاج الطازج.
- ✓ نمو الصناعات الغذائية الصغيرة في الريف يقتل النزوح إلى المدن ويرفع مستوى المعيشة.
- ✓ توفير فرص عمل جديدة في الصناعات الغذائية، وكذا في الصناعات المغذية لها، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة، وارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

[1] فريد حدادة، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر لصناعات الغذائية**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2014، ص15.

المبحث الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى، معوقاتها ووسائل دعمها

بعد ان تم التطرق الى توضيح مفاهيم الصناعات الغذائية وكل من خصائها واهميتها وكذلك تطورها التاريخي، سوف نقوم الان بتوضيح العلاقة بين الصناعات الغذائية مع القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وكذلك القطاع الخدماتي، وسوف نعرض ايضا معواقتها ومختلف وسائل دعمها.

المطلب الاول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى

سيتم في هذا المطلب تحديد علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي، ودراسة علاقتها بالقطاع الصناعي، وكذلك علاقتها بالقطاع الخدماتي.

أولا:علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي: تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي.

ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل تعد ركيزة أساسية للاقتصاد، وتتمثل مخرجات القطاع الفلاحي بفرعيه النباتي والحيواني فيما يلي:[1]

1- الفرع النباتى: ينقسم الفرع النباتي إلى ما يلي:

- **الحبوب:** تعتبر من أهم مدخلات الصناعات الغذائية وتتمثل بدرجة كبيرة في القمح والذرة والارز حيث تمثل هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العالم وخاصة في دول العالم الثالث

[1] مصطفى محمد النشرتي، **الاثار الاقتصادية لصناعة الزيوت ومشتقاتها**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 1995، ص10.

إذ انه لا يمكن استهلاكها مباشرة بل تمر من الحقل إلى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة.

- **الفواكه:** تمثل الحمضيات إحدى المواد الأولية التي تمون بها المصانع الغذائية كمادة خام حيث تحول الفواكه عن طريق عملية التصنيع إلى سلع جاهزة للاستهلاك وتتميز بمحافظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة من الزمن مما يجعلها موجودة طوال السنة.
- **الخضر:** تساهم كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية سواء عن طريق تعليبها أو حفظها كما هو الحال بالنسبة للطماطم، مما يسهل نقلها أو حفظها عن طريق تحويلها إلى مصبرات صالحة للاستعمال إلى فترة طويلة من الزمن.
- **منتجات أخرى:** تعتبر بعض المنتجات كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى أنواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع لها قيمة اقتصادية كبيرة نظرا إلى السعر الذي تعرفه هذه المواد في السوق العالمية للمواد الغذائية .

2- الفرع الحيواني: يمثل الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل المصانع الغذائية وذلك من خلال تزويدها بالمواد الأولية والمتمثلة في مايلي:[1]

- **الحليب:** تعتبر مادة الحليب من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية والتي يتم استخراج منها سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد، حيث تطورت هذه الصناعة وأصبحت تعطي من هذه المادة الخام أنواعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم تجفيفها أو حفظها، ويمكن نقلها من إقليم إلى إقليم آخر مع المحافظة على قيمتها الغذائية نظرا للمبالغ الكبيرة التي تصرفها الدولة لاستيراد هذه المادة الحيوية مما جعلها تعطي أهمية كبيرة لهذه المادة الأمر الذي أدى بارتفاع إنتاج هذه المادة إلى2394200 "10**لتر**^{3} " سنة 2009.

[1] عاتي عبد الرزاق، **اثر الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2016، ص17.

- **الأسماك:** إن الأسماك من أهم المواد الأولية التي تزود المصانع الغذائية عن طريق تحويلها إلى سلع غذائية جاهزة الاستهلاك السردين مثلا، وتعتبر بعض الدول العربية ذات موارد سمكية هائلة، جعلتها تكون رائدة في السردين من بين الدول النامية نجد: المغرب، وموريتانيا، كما تعتبر الأسماك في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني، وهذا عن طريق تصنيع مسحوق أو دقيق السمك في تغذية الحيوانات والدواجن، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرا إلى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات والدواجن.
- **اللحوم:** تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم والصناعات الغذائية، فعن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك فترة طويلة من الزمن مما يسهل عملية نقلها عبر مسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية.
- **الماء** :يشكل الماء عصب الحياة في معامل التصنيع الغذائية، وأهميته تأتي في الدرجة الثانية بعد المواد الخام الزراعية، فهو مصدر القطاعين الزراعي والصناعي في التشغيل، حيث تعدد استعمالات الماء فهو وسيلة لتنظيف المواد الخام الزراعية والأدوات والآلات قبل وبعد عملية التصنيع، كما يضاف ليكون جزءا مهما من مكونات الغذاء، كما هو الحال في صناعة المشروبات الغذائية، كما يستعمل كذلك لتبريد العلب أثناء عمليات التصنيع، وكعملية التقشير سواء بالبخار أو بالمحاليل القلوية وكذلك في نقل الفضلات خارج معامل التصنيع.

ويعتبر عنصر الماء من المعوقات الأساسية للصناعة الغذائية وبالخصوص في الدول العربية حيث يقع حوالي 80**%** من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب الأمطار على مدار السنة، وبالتغير في كمياته من سنة إلى أخر، وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2**%** من مساحة العالم، فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5**%** من الموارد المائية المتجددة العالمية كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من

الموارد المائية المتاحة حدود 1000 متر مكعب سنويا مقابل 7000 مترا مكعبا للفرد كمتوسط عالمي.[1]

ثانيا: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي

لقد أدى التطور الصناعي الذي شهدته البشرية في العقود الأخيرة، إلى حدوث تغيرات هامة وجذرية في بنية الصناعات الغذائية، الأمر الذي من الصناعات الغذائية من استعمال أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والإلكترونية والكيميائية، وقد ساهم هذا التطور في رفع كفاءة الصناعات الغذائية في إنتاج أغذية أكثر أمانا وسلامة وأقل تلوثا، وكذا تمكن الصناعات الغذائية من تقليل الفاقد في القيمة الغذائية ورفع المنتجات النهائية.

كما نجد أن الصناعات الغذائية في وقتنا الحاضر تعتمد اعتمادا كليا، على ما أنتجته مصانع الحديد والصلب ومن أجهزة ومعدات وآليات، مثل خطوط تصنيع الصلب وأجهزة البسترة والتعقيم الطرد المركزي والتبريد وآلات الطحن وغيرها، كما تعتمد على الصناعات الكيماوية في توفير احتياجاتها من المضافات، مثل النكهات والفيتامينات والأصباغ والمواد الحافظة مثل مضادات الأحياء الدقيقة، مانعات الأكسدة ومثبتات الألوان وغيرها.

بالإضافة إلى أن الصناعات الغذائية في البلدان النامية، لا تزال تعتمد بصورة شبه كلية على استيراد احتياجاتها من هذه السلع من خارج الحدود فكل خطوط التصنيع تقريبا يجري استيرادها من الخارج، كما يتم استيراد معظم المواد الكيماوية المستخدمة في التنظيف والتطوير، إضافة إلى الأحماض العضوية والنكهات والأصباغ والفيتامينات وتعتبر الصناعات الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم، وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة والتغليف وماكينات التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والإنزيمات.

[1] عاتي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

لذا تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية، نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهو ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين، بانتهاج سياسة إحلال الواردات، وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج، وذلك لاستخدام القطن المنتج محليا، خاصة في جمهورية مصر وسوريا والسودان، ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه بالسعودية ثم صناعة المشروبات الغازية والتي بدأت في المملكة العربية السعودية وسوريا وبعض دول المجلس الخليجي وتمثلت الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في مجال السكر (من الشمندر وقصب السكر) والذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي الإجمالي للدول العربية حوالي 68% في سنة 2012 ثم شهد تطور في تعليب الأسماك التي تزداد بمعدلات تبشر بقرب الاكتفاء الذاتي.

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا معتبرة خلال التسعينيات لتطوير الصناعة الغذائية حققت نجاحا يدل على إمكانية ازدهار هذه الصناعة فيها مستقبلا، وقد كان للصناعات الغذائية دور فعال في الطلب المتزايد على منتجات الفروع الصناعية الأخرى، مما يزيد في حجم التشابك بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الأخرى، وتتمثل مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية من خلال ما يلي:[1]

1- مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الصناعية: تعتمد الصناعة الغذائية على الآلات والمعدات والمواد الكيميائية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة التي تزود الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والمعدات مما يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف، وهو ما يدفع إلى تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير صناعة التغليف، سواء من ناحية النوع أم من ناحية الكم، وبالخصوص في

[1] عاتي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

ظل المنافسة التي تعرفها الأسواق، فإن التعليب له دورا مهما في تسويق السلعة نظرا لأنه يدخل ضمن نوعية السلعة.

لذلك تعتبر العلاقة بين الصناعة الغذائية والفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، والتطور التكنولوجي الذي يحدث على مستوى الصناعة الأخرى المتخصصة في صناعة الأجهزة والآلات وحتى المواد الكيميائية والحافظة للأغذية المتعلقة بالصناعات الغذائية سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية.

حيث نلاحظ أن صناعة التجهيزات في الصين، مثلا تسير بمعدل أسرع من نمو الاقتصاد، حيث نمت هذه الصناعة بمعدل سنوي بلغ 8.7%، وظهرت مناطق متخصصة في تجهيز منتجات السلع الغذائية، ونوعت الصناعة من خطوط إنتاجها وأكد وزير الزراعة الصيني أن الحكومة الصينية اتخذت سياسات لتعزيز القدرة التنافسية لتجهيزات الصناعات الغذائية، نظرا لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية وكونه يواجه منافسة دولية أكبر منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

فإن الصناعة الغذائية تلعب دورا كبيرا في تحريك الصناعات الأخرى، وهي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي، نظرا إلى تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية، كما تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات، وهذا من خلال الحصول على مستلزمات الإنتاج.

2- مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي: إن الصناعات الغذائية هي الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية، وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الصناعي، فمثلا الصناعة الإستخراجية للبترول في أعماق الصحاري لا يمكن للقوة العاملة رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، أن تواصل نشاطها في أدغال الصحراء دون تناول الغذاء، مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية الصحية لهؤلاء العمال صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي

إلى رفع كلفة القوى العاملة في هذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة.

ثالثا:علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الخدماتي

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية، وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في أشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية والغذائية، كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات، ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاع الخدمي وفرع الصناعات الغذائية فيما يلي:

1- مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات: إن التصنيع الغذائي يتطلب إعدادا من الفنيين المهرة ذوي المستوى العالي من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة بهذه الصناعة، وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وتعتبر من أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

2- مخرجات الصناعات الغذائية إلى قطاع الخدمات: إن السلع الغذائية المختلفة والمنتجة من طرف المصانع الغذائية، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات الأخرى، وإذا كان القطاع الخدمي تحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية، فإن هناك طلبا متزايدا على السلع الغذائية من طرف هذه القوي، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزء مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، وهو إحدى دوافع تطوير الصناعات الغذائية من أجل تلبية حاجيات القوة العاملة.

المطلب الثاني: عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

يواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، كغيره من القطاعات الصناعية مجموعة من العوائق والتحديات أهمها:[1]

- ✓ زيادة الواردات على حساب الصادرات: نتيجة لسياسات الدولة في الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، فقد أدى إلى دخول السلع الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية، فالتنافس بين السلع الأجنبية والسلع المحلية تكاد تكون تكون معدومة.
- ✓ اتساع ظاهرتي التهريب والإغراق في السوق الجزائرية.
- ✓ افتقاد الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية.
- ✓ الافتقار إلى بنية تحتية صناعية ملائمة.
- ✓ عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل لبنة أساسية لتطوير القطاع الصناعي مثل: القطاع الزراعي.
- ✓ عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث والتطوير الصناعي
- ✓ عدم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعات الأغذية المختلفة.
- ✓ محدودية القدرة لأصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة في الحصول على مصادر التمويل التي يحتاجونها في أنشطتهم الصناعية.
- ✓ الغش في السلع المحلية: حيث توجد العديد من السلع الوطنية التي تعاني من الغش وعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس الدولية، وان كانت ليس كل السلع تعاني من الغش فهنالك سلع محلية ذات جودة عالية وحائزة على شهادة الجودة (***ISO***) .
- ✓ تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية طاقة كامنة لنمو والتأقلم مع القطاع الزراعي، وهذا في إنشاء مناصب شغل نظرا لمرونة هيكلها، حيث تمثل هذه الأخيرة هياكل اقتصادية ومالية حساسة، ورغم إنشاء وكالات وطنية مختلفة من أجل

[1] د.زرقين عبود، **اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، العدد 1، جوان 2014، ص155.

ترقية وتطوير هذه الصناعات ، إلا أنها لم تسمح بتطور ملحوظ حيث واجهت عوامل عديدة تتكاثف للوقوف في وجه تطورها ونموها في ظل منافسة غير متوازنة مع الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الوطني، ويمكن حصر هذه التحديات والقيود التي واجهت هذه الصناعات في النقاط التالية :

- ممارسات النشاط التجاري للسوق الموازية كان له أثر بالغ على تطور هذه الصناعات.
- عدم مرونة المحيط المؤسساتي الذي كان من المفروض أن يكون في خدمة هذه الصناعات وذلك من خلال:[1]

- غياب سياسة التكوين.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي.
- الضغط الجبائي والتكاليف الاجتماعية.
- عدم توافق التعاريف الجمركية التي تحفز النشاط التجاري على حساب النشاط الإنتاجي.
- التشريعات المعقدة التي أدت إلى بيروقراطية تامة.
- ضعف الخدمات والوساطة البنكية.
- ضعف معاهد البحث.

انفتاح اقتصادي غير مدروس قد يؤدي إلى زوال هذه الصناعات التي ليست لها الخبرة الكافية من حيث الموارد، ومعرفة التقنيات التي تمتلكها المؤسسات العالمية، وبتالي عدم قدرتها على المنافسة.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك الدولة هذا الفرع من الصناعات الغذائية، نظرا لما يحتله من مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، وهذا من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع الذي تزداد حاجياته يوما بعد يوم، هذا إذا ما أخذنا بعض مؤشرات الاستهلاك على سبيل الحصر، فإن احتياجات الفرد الجزائري من القمح هو 200كغ و28كغ من السكر و13كغ من الزيت و110لتر من الحليب لهذا للمواطن خلال عام 2011 حسب وزارة الفلاحة.

[1] د.زرقين عبود، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

وهذا ما يفسر أن الجزائر من العشر الأوائل من حيث استيراد المواد الغذائية المختلفة.

هذا ما يؤكد أن الصناعات الغذائية في الجزائر لا تزال حاضرة بكميات قليلة، وأن الجهاز الإنتاجي والتحويل دون المستوى وغير كافي لتغطية الطلب الوطني .

رغم أن الدولة تدخلت لإعادة تأهيل هذه الصناعات عن طريق برنامج"***PNDAGRO*** "، والذي تهدف من خلاله للإسراع في تنمية قطاع الصناعات الغذائية من خلال مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال الحث وتحفيز الاستثمار، وتأهيل المؤسسات ومحاولة تسهيل استيراد تجهيزات الإنتاج بخصوص هذا القطاع.

المطلب الثالث: وسائل دعم تنمية الصناعات الغذائية

تتنوع دعائم تنمية التصنيع الغذائي لتضم كل من:[1]

- ارتفاع الإنتاجية الزراعية والتحسين المستمر لها.
- تطوير سلاسل القيمة.
- مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي والعالمي.
- تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية.
- التطور والابتكار في القدرات التمويلية.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص.
- تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة.

بالإضافة إلى:[2]

1) تحسين الإنتاجية الزراعية

يقابل التوسع في الانتاجية الزراعية عديد النتائج الايجابية المتمثلة في:

✓ تحقيق الأمن الغذائي.

[1] روميساء مرواني ،**مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2020، ص 21.

[2] **مرجع نفسه**، ص22.

- ✓ خفض معدلات الفقر.
- ✓ تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.
- ✓ رفع النمو الاقتصادي.
- ✓ هذا ويحفز الاستثمار الزراعي العديد من المخاطر المتمثلة في الآفات الزراعية، وارتفاع نسبة التالف من المحاصيل الزراعية في حالة عدم توفر الوسائل الجيدة لتخزين أو نقل، أو الخدمات اللوجيستية بمراحل الإعداد والتصنيع والتسويق.

2) **تطوير سلاسل القيمة:** تسهم في صيغة السياسة الصناعية للدولة من خلال تهيئتها لبيئة عمل المنتجين في القطاع الخاص، أو من خلال ظهور فرص إنتاج جديدة تحتاج إلى مستوى معين من تكنولوجية الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تغير في قواعد التجارة في السوق العالمية، نظرا لظهور تلك المنتجات، وهذا المستوى التكنولوجي ومن ثم تأثيره على الطلب المحلي والعلمي.

وبالتالي يجب أن تبني سلاسل القيمة على سياسة صناعية، يتم من خلالها إشراك كافة الأطراف الفاعلة مثل القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية بالصناعة، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

3) **مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي والعالمي:** نلاحظ تراجع نصيب الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات العالمية من سنة 2002 إلى سنة 2015، مقابل ارتفاع صادرات المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات ذات الجودة، وهذا التنامي في الطلب العلمي من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في التحول إلى التحضر، والارتقاء بالاستثمار المحلي والأجنبي والمستوى التكنولوجي.

4) **تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية:** يحتاج النهوض بالمنتجات الغذائية المصنعة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية، وإطلاق العنان للابتكارات في مجال الصناعات الغذائية، ووفقا لتقدم التكنولوجي المتحقق في هذا المجال يتم تشكيل تلك الصادرات.

5) **التطوير والابتكار في سبيل التمويل:** إن تطوير الأعمال الزراعية هو بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية ويتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات، فعلى سبيل المثال يتطلب مواجهة تزايد الطلب على المنتجات الغذائية في قارة إفريقيا وحدها ضخ حوالي 21 مليار دولار سنويا، لذا تحتاج سبل التمويل إلى الابتكار لمواجهة هذا الطلب المتزايد على الاستثمارات في مجال التصنيع الغذائي، وتعود أهم التحديات المواجهة للابتكار في سبل تمويل المؤسسات الصناعة الغذائية، إلى طبيعة العائد من الإنتاج الزراعي المصنع والذي قد يتعرض لعوامل سلبية قد تصيبه إما بسبب الإصابة بالآفات، أو مخاطر تقلب الطقس، بالإضافة إلى أن موسمية الإنتاج الزراعي قد تؤدي إلى تذبذب الطلب على مداخلاته.

كما أن ضعف البنية التحتية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التصنيع الزراعي، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالتصنيع الزراعي الأكثر تأثيرا من المشروعات الكبيرة التي يمكن أن توفق أوضاعها التمويلية اللازمة.

وتعد الوسيلة التي يمكن من خلالها تحفيز القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية لتوفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع في التجمعات الزراعية الصناعية، هو زيادة ربحية تلك المشروعات وخفض نسبة المخاطر بها، وقد يتحقق ذلك من خلال التوسع في مشاركة القطاع العام والخاص في تلك المشروعات، فتعد مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في تنفيذ تلك المشروعات وسيلة لخفض نسبة المخاطر ومن ثم زيادة الربحية، حيث توفر الحكومة الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم لإقامة تلك المشروعات، إضافة إلى تمويل إنشاء البنية التحتية وتقديم المساعدات الفنية اللازمة، في حين أن القطاع الخاص يوفر سبل تمويل إقامة المشروع ونقل الخبرات وفرص التدريب اللازمة.

6) **تحفيز مشاركة القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال التوسع في الفرص الاستثمارية، فإفساح المجال للابتكار، فالعمل على تنمية القطاع

الخاص محور ارتكاز استراتيجيات التنمية وتؤيد هذا التوجه كل من مؤسسات التنمية الإقليمية الدولية على حد السواء لما لها من مساهمة فعالة في خلق فرص العمل وخفض معدلات الفقر.

إلى أن مشروعات القطاع الخاص في الدول النامية قد تلجأ إلى العمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بهدف تجنب دفع الضرائب أو الخضوع إلى قواعد ونظام العمل في السوق (مثل: تطبيق الحد الأدنى من الأجور، والتأمينات الاجتماعية، والحد الأقصى لساعات العمل، أو تطبيق معايير السلامة)، وبتالي عدم التقيد بمراعاة حقوق العمالة منه لا تتسم تلك المشروعات بالاستدامة وكلما ارتفعت نسبة العاملين في إطار الاقتصاد الغير الرسمي، كلما انخفضت حصيلة الضرائب ، وهو ما ينعكس على جودت الخدمات العامة المقدمة، خاصة الإنفاق على رأس المال البشري وما يحتاجه من تطوير الخدمات وتحسين كفائت المنتجات الغذائية والزراعية المصنعة، ونصل بالتالي إلى أنه يوجد علاقة عكسية ما بين القطاع غير الرسمي ودخل الفرد، فكلما ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الغير الرسمي، كلما انخفضت دخول الأفراد.

7) **تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة:** إن تحسين البنية التحتية بما تشمله من طرق ومياه وصرف صحي وتكنولوجيا المعلومات والانترنات وخدمات الاتصال والطاقة اللازمة تأثر إيجابا على تنافسية الاقتصاد، ويخلق بيئة عمل مواتية لنمو الصناعة الغذائية، فالبنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة تربط ما بين تجمعات الصناعة الغذائية والمستهلكين في الأسواق المختلفة وبتالي فإن مستوى أداء البنية التحتية يؤثر بدرجة كبيرة على تدفقات التجارية من خلال تأثيره على تكاليفها، وهو الأمر الذي ينعكس على تنافسيتها، فتوافر البنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة ضروري لاستكمال سلاسل القيمة المرتبطة بالتصنيع الزراعي، وعلى جانب آخر، فالقصور في توافر البنية التحتية المرتبطة بالنقل، وموارد المياه، وتوافر الطاقة، يخلق عوائق أمام فرص الإنتاجية، ويرفع من تكاليف إنتاج مشروعات الصناعة الغذائية، سواء الصغيرة أو المتوسطة وكبيرة الحجم.

خلاصة الفصل الثاني:

تهدف دراسة هذا الفصل إلي توضيح مفاهيم الصناعات الغذائية وكذلك إبراز أهمية الصناعات الغذائية مع جميع الفروع التي لها علاقة بها، ففي قطاع الفلاحي تحافظ على المنتجات الغذائية للاستفادة منها في غير وقتها، وفي القطاع الخدمي زيادة اليد العاملة وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي رفع المستوي المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد، كما تدفع لنماء القطاع الاقتصادي وجلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وزيادة في الثورة الصناعية من خلال الزيادة في مصادر الطاقة لاستخدامها في حفظ الغذاء وتصنيعه وصناعة تعبئته المطلوبة.

الفصل الثالث: واقع الانتاج الزراعي ومساهمته في الصناعات الغذائية

تمهيد:

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من الصناعات الأخرى، له أهمية بالغة في القطاع الاقتصادي، فالغذاء هو أول مقومات الحياة وعدم توفره سيؤدي إلى الاضطرابات والفوضى وإخلال الموازين، لذلك فإن توفر صناعات غذائية تلبي حاجات المواطنين بالصورة المطلوبة وبأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم انشغالات الحكومة.

يعتبر توفير المنتجات الغذائية محليا، خاصة منها المنتجات الغذائية الأساسية، والمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك، عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية للجزائر، فتحقيقها للاكتفاء الذاتي من هذه المواد، يجنبها اللجوء للاستيراد، ويمكنها من استعمال مواردها المالية في تمويل متطلبات التنمية في مختلف المجالات، فالمشكلة التي تعاني منها الجزائر اليوم هو اختلال التوازن بين احتياجات مواطنيها من المواد الغذائية وقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات، خاصة في ظل التحديات الدولية التي أصبحت فيها تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي.

وهذا ما سوف يتم التطرق اليه من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الاول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية.

المبحث الاول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية لمعظم دول العالم نظرا للدور الذي يلعبه في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وإمداد باقي القطاعات بمدخلات الانتاج، حيث زادت أهمية هذا القطاع ، خاصة وأنه يعتبر سلاح استراتيجي للدول، فالدولة التي لا تحقق اكتفئها الذاتي من المنتجات الزراعية المهمة مثل القمح تبقى رهينة الدول الأخرى. ومن أجل مواجهة التحديات الدولية تبنت الجزائر عدة برامج ومخططات ومشاريع للنهوض بهذا القطاع، وأصبح يساهم هذا القطاع بزيادة النمو الاقتصادي، وكذا تخفيض معدلات البطالة من خلال التوجه نحو تشجي الاستثمار في المجال الزراعي.

المطلب الاول: الإمكانيات الطبيعية للزراعة في الجزائر

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لقيام أي نشاط زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، وتتربع الجزائر على مساحة إجمالية تقد ب 238 مليون هكتار منها ما يقارب 43مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي أي بنسبة 18% من إجمالي المساحة حسب إحصائيات سنة 2015 وهي مصنفة إلى أربعة أقسام كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم1: توزيع اجمالي الاراضي في الجزائر خلال فترة 1998-2015

توزيع اجمالي الاراضي في الجزائر خلال فترة 1998-2015								
البيان			1998	2000	2005	2010	2013	2015
المساحة الزراعية الكلية	المساحة الصالحة للزراعة	الاراضي الزراعية	اراضي معشوشبة	4458220	4141130	3921190	4225784	4452185	4368589
			اراضي مستريحة	3202490	3521290	3589890	3275705	3044388	3093664
		زراعة دائمة	زراعة مثمرة	456460	470000	750780	858366	865146	989641
			كروم	56500	59790	101710	80423	73430	70664
			مروج طبيعية	42060	35230	26070	24750	26626	25468
	مجموع المساحة الصالحة للزراعة			8215730	8227440	8389640	8435028	8461775	8488027
	نسبة المساحة الزراعية الصالحة من اجمالي المساحة الكلية			3.45%	3.45%	3.52%	3.54%	3.55%	3.56%
	مراعي ومجاري			31652000	31794320	32821550	32938300	32969435	32968513
	اراضي الاستغلالات الفلاحية غير منتجة			864790	866340	1169440	1071022	1458095	1938887
اجمالي الاراضي المستعملة للفلاحة				40732520	40888100	42380630	42444350	42889305	43395427
نسبة المساحة الفلاحية من اجمالي المساحة الكلية				17.10%	17.17%	17.7%9	17.82%	18.01%	18.22%
اراضي اخرى				197441580	197286000	195793470	195729750	195284795	194778846
اجمالي المساحة الكلية				238174100	238174100	238174100	238174100	238174100	238174273

المصدر: احصائيات رسمية من وزارة الفلاحة

من خلال معطيات الجدول رقم 1 يتبين ان إجمالي مساحة الأراضي المخصصة للقطاع الزراعي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالمساحة الإجمالية للبلاد فهي تقدر بحوالي 42 مليون هكتار أي نسبة 18 % من المساحة الإجمالية:

- ✓ **الأراضي الزراعية المستعملة:** وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي غير المستغلة التي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها وقد قدرت المساحة الإجمالية لها سنة 2015 بحوالي 43395427 هكتار أي ما يعادل 18,22% من المساحة الإجمالية، أما المساحة الزراعية الصالحة فلا تفوق نسبتها 3,56% من المساحة الإجمالية،

حيث أن نصيب الأراضي الفلاحية المستعملة من المساحة الإجمالية فعـليا تقدر بحوالي 8488027 هكتار بينما باقي الأراضي فهي تشمل مساحات قابلة للزراعة ولم تستغل بعد بالإضافة إلى الأراضي الغابية.

✓ **توزيع مساحة الأراضي الزراعية:** ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: يلخص اجمالي الاراضي المستعملة للفلاحة

البيان	المساحة	النسبة %
مجموع المساحة الصالحة للزراعة	**8488027**	**19.56%**
مراعي ومجاري	**32968513**	**75.97%**
اراضي الاستغلالات الفلاحية غير منتجة	**1938887**	**4.47%**
اجمالي الاراضي المستعملة للفلاحة	**43395427**	**100%**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول الاول

من خلال الجدول رقم 2 يتبين لنا الاختلال الواضح في توزيع الأراضي الزراعية المستعملة بالإضافة إلى ضآلة المساحة الزراعية المستغلة فعلا (أي الصالحة للزراعة) بحيث أن كل ما ينتج من طرف القطاع الزراعي في الجزائر ينحصر في ما يقارب 20% من المساحة المخصصة للقطاع، بينما تبقى مساحة ما يقارب المليونين هكتار عبارة عن أراضي غير منتجة أي غير مستغلة للإنتاج 4,47% وتتمثل في المباني والطرق والوديان وغيرها والباقي الذي يمثل أغلبية المساحة عبارة عن مراعي ومجاري يقع أغلبها في المناطق الجافة والشبه الجافة والتي لا تصلح للزراعة لكنها تستغل لتربية المواشي . ويمكن تلخيص ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل (1): توزيع الاراضي الزراعية

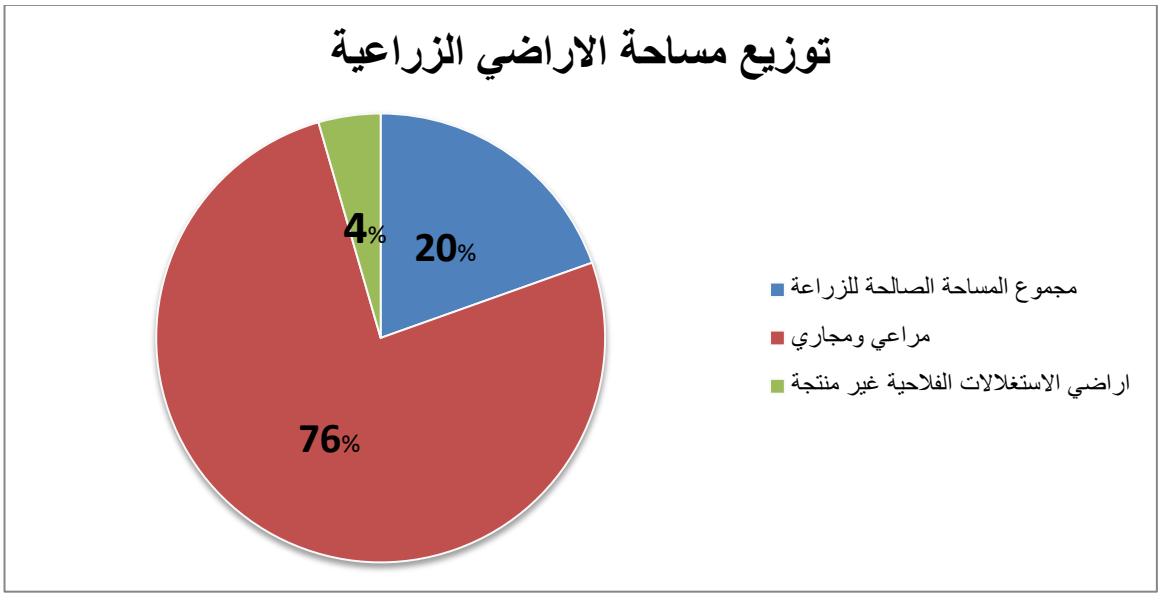

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول الثاني

ونلاحظ من خلال الشكل(1) أن معظم المساحة الزراعية أي ما يعادل 76% غير مستغلة ومتروكة على شكل مراعي.

✓ **الأراضي الصالحة للزراعة** :ويقصد بها تلك الأراضي المخصصة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية خلال الموسم الزراعي، أي انها المساحة القابلة للزراعة فعلا وقدرت المساحة الصالحة للزراعة لسنة 2015 بحوالي 8,4 مليون هكتار وتمثل 19,56% من المساحة الزراعية المستعملة .ويمكن تقسيم الأراضي الصالحة للزراعة إلى قسمين:

*أراضي قابلة للحرث: تمثل أغلبية المساحة تقدر ب 7,03 مليون هكتار وهي تشمل الأراضي المعشوشبة أي المزروعة بمختلف المحاصيل النباتية وأرضي مستريحة والمعروفة بالبور وهي أراضي قابلة للزراعة لكنها لم تستغل.

*أراضي الزراعة الدائمة: تمثل 1,03 مليون هكتار وهي تشمل الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة والكروم بالإضافة إلى المروج الطبيعية.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر

عرفت الجزائر عدة سياسات وإجراءات للنهوض بالقطاع الزراعي نذكر منها مايلي:

أولا: السياسة الزراعية خلال الفترة 1990-2000

تميزت هذه المرحلة بركود كبير في الاقتصاد الجزائري نظرا لانخفاض أسعار النفط وتفاقم عبء المديونية والأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وقد تم اتخاذ إجراءات من أجل النهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي بداية من سنة 1990 نذكر منها:

- ✓ منح مساعدات للفلاحين المتضررين وإعطاء تعويضات مالية لهم وإعفاءات جبائية وإعادة جدولة ديونهم.
- ✓ وضع خطة لبناء 6 سدود واستصلاح 5,33 الف هكتار من الأراضي.
- ✓ إنجاز مشروعين تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000–2004

تم تخصيص مبلغ 40 مليار دينار جزائري (500 ميون دولار)من شأنها المساهمة في توفير مستلزمات القطاع من العتاد الفلاحي ومختلف عوامل الإنتاج العصرية من خلال زيادة الواردات من هذه الأخيرة لتلبية الحاجيات.

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2007–2013

تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية، التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وتعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار المربين.

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين.
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية.
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية.

- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة،...الخ.
- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.

المطلب الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر

عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الزراعي تطورا ملحوظا كنتيجة للتوجهات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينات، وسنتطرق إلى تطور الاستثمار في المجال الزراعي:

الجدول رقم 3: عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال 2000-2015.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	%2.02	176019	%1.52	52366	%5.06
البناء	11290	%18.74	1323698	%11.44	245911	%23.78
الصناعة	9231	%15.32	6503533	%56.20	388219	%37.54
الصحة	809	%1.34	127684	%1.10	19105	%1.85
النقل	30669	%50.91	1027480	%8.88	158016	%15.28
السياحة	789	%1.31	982934	%8.49	54862	%5.31
الخدمات	6226	%10.34	964388	%8.33	107089	%10.36
التجارة	2	%0.00	37514	%0.32	4100	%0.40
الاتصالات	5	%0.01	428963	%3.71	4348	%0.42
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	100%

المصدر: www.andi.dz

ويظهر من خلال الجدول رقم (3) أن المبالغ المستثمرة في القطاع الفلاحي حسب الوكالة الوطنية للاستثمارات لا تمثل سوى 1.52 % من مجموع المبالغ المستثمرة وهذا يجعل من السياسات

الموجهة للقطاع مجرد نظريات لا ترقى للتطبيق في أرض الواقع في حين تحظى الاستثمارات الصناعية بالحصة الأوفر.

ويلخص الجدول رقم (3) حصص مختلف القطاعات حسب عدد المشاريع المصرحة والذي لا يختلف كثيرا عن الحصص حسب قيمة المشاري إذ تبقى الصناعة صاحبة العدد الأكبر من المشاريع على عكس الزراعة التي تعد مشاريعها ب 1218 مشروع فقط.

المبحث الثاني: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول لما يحققه هذا القطاع من تلبية للحاجيات الغذائية للمجتمع وما يوفره من أمن غذائي، فاقتصاديا يعتبر القطاع الأول الذي يوفر مدخلات القطاع الصناعي والتجاري، واجتماعيا يوفر الاحتياجيات الغذائية لأفراد المجتمع.

المطلب الاول: مكونات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

تمثل الزراعة القطاع الأهم بالنسبة للاقتصاد في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي دولة، والحرية الاقتصادية والاستقلالية عن باقي الدول، حيث تمتلك الجزائر مقومات كبيرة في القطاع الفلاحي نظرا لموقعها الإستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقربها من السوق الأوروبية، كما تمتلك أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى8.42 مليون هكتار أي نسبة الإستغلال لا تتعدى 20% من المساحة الكلية الزراعية، إضافة إلى سياسة إصلاح الأراضي التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة في الجنوب، ومع ذلك بقي القطاع يعاني من قلة إستثمار الأراضي وضعف الإنتاجية. بالإضافة إلى الموارد المائية، ثروة مائية كبيرة متكونة من:

- **موارد سطحية:** تتمثل في مياه السدود والحواجز المائية والأنهار، ويصل حجمها إلى 13.5 مليار م^3، وتتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني.
- **موارد مطرية:** تتراوح الأمطار بين مناطق الهضاب العليا والشمال والجنوب حيث تكون نسبة التساقط في الشمال 92% وفي مناطق الهضاب العليا والجنوب بنسبة 8% ولكنها تجمع وتستخدم في الزراعة.
- **الموارد الجوفية:** تمتلك الجزائر حوالي 7 مليار م^3، تستغل في الزراعة وتتجدد سنويا بمياه الأمطار المتسربة في طبقات الأرض.

المطلب الثاني: تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

تختلف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من بلد إلى أخر، حيث تتميز الاقتصاديات الإفريقية بفعالية كبيرة في نمو القطاع الزراعي ودرجة مساهمته في النمو الاقتصادي ، أين تم التوصل إلى أن نمو القطاع الزراعي له أثار ايجابية في الحد من الفقر في وضع حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القدرة الشرائية الذين ينفقون اكبر جزء من أموالهم في توفير الغذاء، كما أثبتت النظرية الحديثة في **ريستو *(Rostow)*** أن التغيرات الجذرية في الإنتاجية الغذائية شرط أساسي لنجاح وتطور الاقتصاديات، وتعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تتمتع ببعض المقومات الطبيعية الهامة في الجانب الفلاحي، حيث تعتمد بكثرة على القطاع الفلاحي في بناء اقتصادها وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل درجة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 4: تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة المضافة	10.38	9.22	11.20	9.23	9.54	10.81	8.73	8.73	11.48	11.11
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	8.40	9.75	9.22	9.81	9.44	7.69	7.54	7.57	6.59	9.34
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة	8.47	8.11	8.77	9.85	10.29	11.57	12.22	11.94	11.98	11.97

المصدر: من إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض منذ التسعينيات، لكن على العموم توجد تحسنات طفيفة بداية من سنة (2003) وسنة (2009)، وارتفاعا ملحوظا بنسبة 6.95% سنة (2008) إلى سنة (2019) بنسبة 12% تقريبا، يرجع هذا الارتفاع في قيم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي من قبل الدولة وهي سنوات تتوافق مع بداية تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية

الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي خلال هذه الفترة من قبل الدولة، وارتفاع في حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة إصلاحات تعلقت بالوسائل المادية والبشرية والمالية، جاءت بمثابة مخططات وطنية للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)، هدفت إلى تنظيم قطاع الفلاحي اقتصاديا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم أتت سياسة التجديد الفلاحي (2008-2014) لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني وصولا إلى برامج أخرى لتشجيع وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية ورسم خطط مستقبلية عن طريق مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي اعتبر نموذج النمو الجديد.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي وفي خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية

نتيجة التذبذبات الحاصلة في كل فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) المدروسة يمكن استنتاج أهمية ومكانة الصناعات الغذائية في هذا القطاع من خلال الجدول رقم(5) كما يلي:

الجدول رقم (5): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي وفي خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2005-2015).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام الصناعي التحويلية (مليار دج)											
الصناعة التحويلية	1038.4	1121.2	1230	1325	1529	1625	1765	1905	2044	2171	2339.5
الصناعة الغذائية	503.4	525.6	571.1	607.7	686.7	746.4	824.1	899.3	987.1	1079	1150.7
المساهمة (%)	48.4	46.8	46.4	45.8	44.8	42.2	46.6	47.2	48.3	49.7	49.1
تطور مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية (مليار دج)											
الصناعة التحويلية	411.8	441	469	502.5	557.4	599	644.1	705.9	742.8	813.7	874.5
الصناعة الغذائية	138.4	146	156	164.3	188.5	214.1	231.8	266.1	285.5	330.7	353.7
المساهمة (%)	33.6	33.1	33.2	32.6	33.8	35.7	35.9	37.6	38.4	40.6	40.4

Source : Document de l'ONS, Les Compte économiques de 2005-2015 , sur: http://www.ons.dz/

من خلال النسب المبينة في الجدول رقم (5) يتبين أن الصناعات الغذائية تساهم تقريبا بحوالي 50% في تشكيل الناتج الخام الصناعي للجزائر، وهو ما يؤكد على ضرورة بناء استراتيجية صناعية قائمة على هذه الأهمية لاستغلال الموارد بما يضمن تطويرها وتحقيق التنمية الصناعية خارج قطاع المحروقات.

وأما في ما يخص الجزء الذي يبين تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الجزائر في خلق القيمة المضافة داخل الصناعات التحويلية لنفس الفترة فيبين أنها تساهم بحوالي ثلث القيمة الاجمالية التي استقرت طول الفترة(2005 – 2013) في المجال [33.1 - 38.4]، واستمرت في الارتفاع الى أن وصلت الى نسبة 40.4% سنة 2015، الأمر الذي يزيد من درجة التأكيد على أهمية الصناعات الغذائية كفرع نشيط في الصناعات التحويلية بالجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة جدا على تموين مؤسسات الصناعات الغذائية بالمواد الخام الأولية، عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت في كثير من النشاطات 50%، وإن اختلفت حسب نوعية كل نشاط، وهذا في حد ذاته خطر على الاقتصاد الوطني، وإن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية تعتمد على استيراد المواد الأولية، وكذلك السلع الجاهزة الغذائية.

المطلب الاول: تطور قيمة الواردات من السلع الضرورية

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على المستوى الإفريقي، حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية، شهدت الفترة 2014-2018 تطورا في نسبة الواردات الغذائية نسبة إلى مجمل قيمة الواردات، حيث وصلت سنة 2018 إلى 85.73 مليون دولارا من المجموع الكلي للواردات الجزائرية وهذا بنسبة قدرها 18.56 % من المجموع الكلي للواردات، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية، وهو ما يعكس ضعف الصادرات الغذائية وسيطرة صادرات المحروقات، ويعبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني، وضعف قطاعاته الإنتاجية رغم كل إجراءات الدعم الحكومية المقدمة لفائدة المصدرين، واستفادتهم من الإعفاءات الضريبية والجمركية.

الجدول (6): تطور الواردات الجزائرية 2014-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات الغذائية	11005	9316	8223	8438	8573
إجمالي الواردات	58580	51702	47089	46059	46197
النسبة من إجمالي الواردات	18.79%	18.02%	17.46%	18.32%	18.56%

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، 2020)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 عرفت حركة متذبذبة حيث انخفضت من سنة 2014 إلى سنة 2016 من 11005 مليون دولار إلى 8223 مليون دولار، بسبب اجراءات التقشف وتخفيض الاستيراد عملت الحكومة على وضع نظام تراخيص الاستيراد للتحكم أكثر في التدفق الكبير للواردات، ضف إلى ذلك انخفاض قيمة العملة وماله من تأثيرات.

لتعود إلى الارتفاع من جديد سنتي 2017 و2018. أما عن نسبة الواردات الغذائية من مجمل الواردات خلال كامل الفترة، فسجلت نسبة تراوحت بين 18.79% سنة 2016 و18.56% سنة 2014. وهو ما يعكس وجود مشكلة غذائية في الجزائر ودليل على أن قطاع الصناعات الغذائية لايزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد، وأن الجزائر بعيدة كل البعد لأجل توفير وتغطية حاجياتها من الأغذية حتى الضرورية منها، والتي من المفروض أنها قادرة على توفيرها بالرجوع إلى إمكانياتها على جميع الأصعدة.

المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية.

أما فيما يخص صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية، فيمكن القول بأنها حقيقة ذات جودة عالية ولكن الكميات المصدر منها قليل جدا، وهذا بالنظر في القدرات التي تزخر بها البلاد،

ومثال ذلك نذكر منتوج زيت الزيتون الذي يتم إنتاجه في المناطق الشمالية من البلاد حيث أن عليه طلب محلي ودولي.

والذي يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية لمناطق إنتاجه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تطور تعداد سكان الريف وعدد العمالة الزراعية وإنتاجية هذه الأخيرة كان غير معتبر خصوصا في السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يبين لنا تطور الصادرات الجزائرية.

الجدول(7): تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الغذائية	323	235	327	349	373
إجمالي الصادرات	62886	34668	30026	35191	41168
النسبة من إجمالي الصادرات	0.51%	0.68%	1.09%	%0.99	%0.91

المصدر: (المديرية العامة للجمارك ، 2020)

تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضئيلة جدا، حيث بلغ معدل متوسط للفترة 2014-2018 ما مقداره 0,84 % من إجمالي الصادرات، واحتلت مجموعة مواد نصف مصنعة المرتبة الثانية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط قدره 1,8 %، لتليها مجموعة المواد الأولية بمتوسط قدره 0,4 %، ثم تأتي المواد الغذائية في المرتبة الرابعة بمعدل متوسط 0.2 %.

ولهذا فإن الحديث عن الصادرات الغذائية في الجزائر لا يمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سوى 2% وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية.

ويظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (8): الميزان التجاري للمواد الغذائية 2017-2018

الوحدة: مليون

المنتجات الغذائية	2017			2018		
	دينار	دولار	(%)	دينار	دولار	(%)
المستوردة	936428	8438	18.32	999795	8573	18.56
المصدرة	38728	349	0,99	43477	373	0.91
العجز المسجل	-897700	-8089		-956318	-8200	

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، 2020)

الملاحظ من نتائج الجدول هو تسجيل عجز كبير في الميزان التجاري، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان قيمة (897700-) مليون دينار سنة 2017 لترتفع قيمته إلى (956318-) مليون دينار سنة 2018.

يرجع هذا العجز الكبير المسجل في الميزان التجاري إلى ضعف قيمة الصادرات أمام الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات، وهذا مرده إلى اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على استراتيجية الصناعات المصنعة وإهمالها القطاع الزراعي، ما أدى إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات على حساب باقي القطاعات الأخرى من بينها قطاع الصناعات الغذائية.

المطلب الثالث: نحو سياسة جديد لتطوير الصناعات الغذائية الجزائرية

من المؤكد أنه ما من دولة في العالم، إلا ويوجد لديها مشاكل معينة تواجه قطاع الزراعة لديها، لكنها بفعل التكنولوجيا المتوفرة استطاعت أن تطور أدوات زراعية ملائمة. أما نحن كنا دائما نهرب من المشاكل التي تواجهنا ونذهب إلى الحلول الجاهزة المريحة، ولخطورة هذا الوضع تنبهت بعض الدول العربية أخيرا لهذه الأزمة، فأصبحت تنفق الكثير من الأموال لتنمية أراض صعبة لا تصلح أصلا للزراعة، ولكنها نجحت في استصلاحها بصرف أموال طائلة. ولكن رغم هذه الجهود، فقد بقي العمل العربي المشترك في مجال الزراعة والأمن الغذائي يدور في حلقة مفرغة فيما يتعلق بمشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية وهي ازدياد حجم الفجوة الغذائية.

أولا: الصعوبات والعقبات التي تواجهها الصناعات الغذائية

إن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يواجه عقبات وإعاقات لا يمكن تجاهلها، وقد أدى تراجع الإنتاج الزراعي إلى تراجع الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات كمدخلات أساسية، وفيما يلي أهم الصعوبات والعقبات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

- يعد غياب الدعم الحكومي وحماية المنتجات بما تسمح به قوانين اتفاقيات التجارة الحرة من أهم العقبات التي تقف في وجه نمو ونجاح هذه الصناعة مما يعطي المنتجات المستوردة والمدعومة من قبل حكوماتها ميزة تنافسية إضافية للتفوق على المنتجات المحلية. ويأخذ الدعم الحكومي أشكالا مختلفة. مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وبالأخص على المواد الأولية المستوردة التي تشكل جزء كبيرا من المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج.
- تعدد المؤسسات المنتجة للسلع الغذائية وصغر حجمها، حيث بلغ عدد الشركات المنتجة للأغذية 3179 في سنة 2013 وتصنف أغلبيتها كمؤسسات صغيرة إلى المتوسطة الحجم، أما الشركات الكبيرة فقد تتراوح رأس المال المدفوع في معظمها ما بين مئة ألف دينار إلى مليون دينار، أما الشركات التي تشغل أكثر من 70 عاملا فلم يزد عددها عن 26 شركة. إن صغر حجم الشركات المنتجة يؤدي إلى الكثير من المشاكل، كارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب عدم القدرة على شراء المواد الأولية بكميات كبيرة لتقليل التكاليف، وضعف أداء تلك الشركات بسبب عدم القدرة على التطور وضبط ومتابعة معايير الجودة مما يضعف قدرتنا التنافسية.
- تعاني معظم مؤسسات الصناعات الغذائية بضعف الط المستغلة فيها، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف السوق المحلي، وضعف التسويق وعدم توفر معلومات عن الفرص التصديرية، بالإضافة إلى ارتفاع الطاقة التأسيسية للمؤسسات الصناعية التي تأسست في فترة ازدهار التصدير والاستهلاك المحلي.

ثانيا: طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية

إن الانفتاح على اقتصاد السوق يعني المزيد من الضرر سيلحق بالقطاع الزراعي، وهذا من شأنه أن يكون له آثار سلبية على قطاع الصناعات الغذائية، ما يلزم الدولة قبل الدخول الفعلي في منظمة التجارة الخارجية من إجراء سلسلة من الإصلاحات والبرامج حتى يقوى عود الزراعة المحلية من جهة، وتزداد تنافسية مؤسساتنا الوطنية من جهة أخرى، ثم بعد ذلك توجيه الإنتاج بما يضمن تأمين واستقرار مداخيل المنتجين.

ومن بين الإصلاحات التي يمكن اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لتطوير الصناعات الغذائية ما يلي:

- **الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية:** تشجيع الفلاحين على زراعة الشعير في المناطق التي لا يجود فيها زراعة القمح، وتشجيع استهلاكه في صناعة الخبز كمادة ثانوية لتخفيف الاحتياجات من القمح، واجراء الدراسات اللازمة لتحديد نسب الخلط الممكنة، حتى لا يؤثر على جودة المنتج النهائي. مع تقديم جميع الضمانات للفلاحين على شراء الكميات المنتجة بالأسعار التي تشجعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول.
- **تشجيع إقامة شراكات صناعية:** من أجل الاستفادة من مخلفات المجازر وأوراق الزيتون ومخلفات الصناعات الغذائية بشكل عام، لتشكل روافد إضافية لصناعة الاعلاف الالتزام بإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية: عند توطين وإقامة المشاريع الصناعية وخصوصا تلك المتعلقة بتصنيع الخضر والفواكه.
- **توفير مدخلات الإنتاج:** وهذا بالكمية والنوعية التي تتناسب مع طبيعة المنتج، وبرنامج الإنتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة لإجراء الصيانة الدورية والطارئة لضمان تقليل الأعطال والتوقفات.

- **إيجاد بدائل لمواد التعبئة والتغليف المستوردة:** وهذا بهدف تقليل الاعتماد على الخارج، والاستفادة من خبرات من سبقونا في هذا المجال، خصوصا في مجال تعبئة الألبان السائلة والزيوت النباتية.
- **تدريب وتأهيل للعاملين:** من خلال إعداد برامج دورية لتدريب وتأهيل العاملين بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية وزيادة وعيهم بطبيعة المواد التي يتعاملون معها في خطوطهم الإنتاجية.
- **تشجيع البحث العلمي التطبيقي:** وذلك من خلال السعي لإدخال المواد الأولية المتوفرة محليا ودراسة قيمتها الغذائية، والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم للمبدعين، وتشجيع كافة البحوث وجميع براءات الاختراع المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي.
- **تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة:** من خلال إقامة مشاريع مشتركة في تصنيع المعدات وإقامة المجمعات الزراعية، وتوطين هذه المشاريع وفقا للأسس التي تكفل نجاحها بناءا لدراسات مسبقة.

خاتمة الفصل الثالث:

ان الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الامداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لأي من منتجاتها، وما زالت صناعة الحبوب والسكر والزيوت تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار والكمية.

القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة، وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية المباشر.

الخـــاتمة العـــــــامــة

اتفقت أغلب الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الوطني على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وتوجيه الاهتمام أكثر لتشجيع قطاع الصناعات الغذائية بكل فروعه في ظل توفر قاعدة فلاحية متنوعة، ولا شك أن الصراع على القمة الاقتصادية مع بداية الدخول للألفية الثالثة، والتغير الواضح في قواعد اللعبة في الأسواق على الصعيد المحلي والدولي، وتلازمية البقاء في السوق مشروط بمن يستطيع الوصول اليه أسرع وأجود من لديه تنظيما مؤسسيا أفضل من الاخرين، وغير ذلك من التطورات المتسارعة المتعلقة بانخفاض أسعار البترول، انما يتطلب من السياسيين ورجال الاقتصاد في الجزائر بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري على أسس وقواعد وتوجيهات تتلائم مع متطلبات التنافسية العالمية في الوقت الراهن وفي المستقبل.

النتائج

- ✓ ان تطوير هذه الصناعات الغذائية يساعد علن توفير فرص عمل واسعة، كما يساعد على تذليل المشاكل الخاصة فيما يتعلق بتقليل العجز الغذائي والعجز في ميزان المدفوعات التجاري لهذا القطاع.
- ✓ تكتسب الصناعات الغذائية أهمية مستمرة، ويتطلب تطوير هذه الصناعة انشاء مؤسسات كبيرة تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية وتملك رأس المال اللازم لإنتاج نوعيات قادرة على المنافسة أمام المستورد من الخارج وأيضا جهود البحث والتطوير.
- ✓ ان المعوقات التي تلازم القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال حتى الان هي نفسها، وانما هناك معوقات ازدادت حدة كالعوامل الطبيعية، ومعوقات ظهرت نتيجة غياب السياسات والخطط التنموية السليمة.

- ✓ ان الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الامداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنييع لأي من منتجاتها، ومازالت صناعة الحبوب والسكر والزيوت تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار والكمية.
- ✓ القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة، وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية المباشرة.

التوصيات

- ✓ الاستغلال الاقتصادي لمخلفات التصنيع الغذائي، التي يمكن الاستفادة منها في أغلب الأحيان في اقامة وحدات لإنتاج الاعلاف مما يساعد في تنمية الإنتاج الحيواني.
- ✓ تشجيع ودعم اقامة مراكز للبحث العلمي لمسايرة التقدم التكنولوجي في العالم، سواء من قبل الدولة وبالمشاركة بين المشاريع الصناعية المتخصصة بالصناعات الغذائية.
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار في اقامة المصانع الغذائية، مع اعطاء تحفيزات أكبر في هذا المجال لأصحاب الخبرة في الصناعات الغذائية الأجنبية وذلك لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة.
- ✓ وضع استراتيجية قطاعية لتقوية التكامل الأمامي والخلفي في مجال الصناعات الغذائية، خاصة بي الصناعات الأساسية والصناعات الداعمة مثل التغليف والنقل والتوزيع.
- ✓ دعم الأفراد والمستثمرين الى انشاء مؤسسات للصناعات الغذائية، وذلك بتوفير الدعم المالي للمقبلين على هذا القطاع بالإضافة الى توفير المناخ القانوني الملائم لنشاط هذا النوع من المؤسسات.
- ✓ تدعيم القطاع الفلاحي والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة وأن كل الامكانيات متاحة، بل من الممكن التحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة، فقد كانت الجزائر سابقا تمول روما بالقمح وسمية بمطمورة روما.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولا: الكتب

1- علي أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، مصر.

2- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2012.

3- علي جدوع الشرفات وتركي مجحم فواز، **أساسيات الاقتصاد الزراعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة1، الأردن، 2018.

4- فاطمة الزهراء الطاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2014.

5- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 1، 2010.

6- عز الدين فراح، **الصناعات الغذاية**، دار الفكر العربي، سوريا، 1997، ص 3.

7- محمد ممتاز الجندي، **الصناعات الغذائية**، مصر، 1985.

8- عيون عبد الكريم، **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

ثانيا: الدوريات والمجلات

1- انعام قرشى، **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة آفاق اقتصادية ، جامعة تبسة، الجزائر، مجلد 28 ، عدد 119، سنة 2017.

2- قش فائزة، **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد1، جوان 2019.

3- هادف حيزية ، **الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وانعاش النهضة التصديرية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 3 ، 2020.

4- زرقين عبود، **اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، العدد 1.

5- حاجي أسماء، ناصر بوعزيز، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، قالمة، الجزائر، العدد20، 2017.

ثالثا: الندوات والملتقيات

1- أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر الواقع والمامول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23و24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

رابعا: الرسائل الجامعية

1- بن عاشور نادية ورامول وفاء، **تفعيل عقد السلم في المصارف الإسلامية كآلية لتنمية القطاع الزراعي** -دراسة عينة من المصارف الإسلامية السودانية- ، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 45، قالمة، الجزائر.

2- عبد الحليم حمزة، **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.

3- أحلام نور الهدى دحمري وآخرون، **الإنتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة 1989–2016**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2018/2017.

4- فريد حدادة، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر لصناعات الغذائية**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2014.

5- مصطفى محمد النشرتي، **الاثار الاقتصادية لصناعة الزيوت ومشتقاتها**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 1995.

6- عاتي عبد الرزاق، **اثر الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2016.

7- روميساء مرواني، **مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2020.

8- عبد الكريم محمد نور الدين يوسف، **أثر التمويل الزراعي على الانتاج الزراعي**، جامعة أم درمان الاسلامية، الخرطوم، السودان، 2009.

9- بن الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح**، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

سادسا: مصادر البيانات الإحصائية

1- وزارة الفلاحة

2- Agence nationale de développement de l'investissement

3- البنك الدولي

4- الديوان الوطني للاحصائيات

5- المديرية العامة للجمارك

الملخص:

يختلف القطاع الزراعي عن القطاعات الأخرى اختلافا كبيرا لما له من خصائص ومميزات، ونظرا لمكانة الجزائر الجغرافية وتنوع المناخ الذي تتميز به، يمثل القطاع الزراعي أحد أهم الموارد المساعدة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية، إلا أن الواقع يظهر أننا لازلنا من أكبر مستوردي القمح، في حين كان يجب أن نكون مصدرين له، إلا أنه في السنوات الأخيرة لوحظ أن هناك توجها كبيرا نحو القطاع الفلاحي، خاصة عندما انخفضت أسعار المحروقات، ورغم الجهود المبذولة في هذا القطاع غير أنه لايزال ينقصه الكثير من الاهتمام، أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية فهو مرتبط ارتباطا كليا بقطاع الزراعة، ويمكن استغلاله للتقليل من التبعية للمحروقات، فكلما تحسن القطاع الزراعي تحسن معه قطاع الصناعات الغذائية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الصناعات الغذائية، قطاع المحروقات.

Abstract:

The agricultural sector is very different from other sectors because of its characteristics and advantages and given Algeria's geographical status and the diversity of its climate, the agricultural sector is one of the most important resources to help eliminate dependence on the burning sector and achieve economic development. But reality shows that we are still the biggest importers of wheat, While we should have been its exporters, in recent years it has been noted that there is a significant trend towards the agricultural sector. Especially when the prices of combustibles have fallen, despite efforts in this sector but still lacking much attention, For the food industry sector, it is entirely linked to the agriculture sector. The better the agricultural sector improves with the food industry.

Keywords: agricultural sector, burning sector, food industry.